



معاً نبني الوطن
برنامج التمكين السياسي للمرأة

التمكين الانتخابي
«الإطار العام»

2018 - 2015

1	المقدمة
2	جهود المجلس الأعلى للمرأة في مجال التمكين السياسي للمرأة
3	المرأة في مواقع صنع القرار (المجال السياسي)
5	قراءة أولية حول مشاركة المرأة في برنامج التمكين السياسي وانتخابات 2014
7	توجهات المرحلة القادمة
7	الأهداف
8	الفئة المستهدفة
8	شركاء المجلس الأعلى للمرأة لتنفيذ البرنامج
9	المحاور
11	الجهات المعنية بتنفيذ المحاور
11	آليات التنفيذ
11	المحور الأول: الشراكة والتشبيك
12	المحور الثاني: التدريب النوعي والتطوير
13	المحور الثالث: التوعية والترويج الإعلامي
14	المحور الرابع: الرصد والتقييم
15	المحور الخامس: الدراسات والتوثيق «إدارة المعرفة»
16	الخطة الزمنية للتنفيذ

يتميز برنامج التمكين السياسي للمرأة بأنه من البرامج الدائمة والمستمرة التي يلتزم المجلس الأعلى للمرأة بمتابعة تنفيذها بالتعاون والشراكة مع الجهات المعنية في مملكة البحرين، تنفيذاً لأحد أهم اختصاصات المجلس المتمثلة في تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها.

وتفعيلاً لدوره - كجهة استشارية ذات اختصاص نوعي، وبيت خبرة وطني في شئون المرأة البحرينية - يعمل المجلس الأعلى للمرأة على تقديم خبراته واستشاراته للجهات التنفيذية والمعنية لضمان توفير الخيارات التدريبية والتأهيلية والتثقيفية والتوعوية أمام المرأة البحرينية المقبلة على خوض العمل التشريعي/البلدي أو المنخرطة فيه. كما يراعي البرنامج في إطاره العام كيفية معالجة أية صعوبات أو تحديات قد تقف أمام استدامة مشاركة المرأة البحرينية في الحياة العامة، وتحول دون تحقيقها لأثر مباشر، وقابل للقياس كشريك أساسي في مجال العمل السياسي، وموافق صنع القرار. ويعتبر التمكين السياسي «الانتخابي» للمرأة من التوجهات الاستراتيجية للمجلس الأعلى للمرأة، ويهدف إلى تأهيل المرأة للخوض في المجال الانتخابي وتهيئتها لدخول المجالس المنتخبة والمشاركة في العملية الانتخابية وتم تضمينه في الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، وبالتحديد في أثر تكافؤ الفرص الذي يهدف إلى تحقيق التنافسية في كافة القطاعات والتخصصات والمستويات من خلال تمكين المرأة وتوعية المجتمع بكافة حقوقها وواجباتها، عبر تنفيذ الخطط المتعلقة بدعم مشاركة المرأة في عملية صنع واتخاذ القرار في قطاعات المجتمع (العام، الخاص، المدني)، استناداً إلى خط الأساس الذي يحدد نسبة مشاركة المرأة في السلطة التشريعية، والمناصب الوزارية المحلية الذي يشير إلى واقع المرأة في المجال التشريعي، والمناصب الوزارية المحلية، حيث يلاحظ تحقق ما نسبته 14.2% للعام 2014. وقد يرجع ذلك إلى التطور المتحقق في مجال تكافؤ الفرص الذي يساند تفعيله برنامج التمكين السياسي الانتخابي وغيره من البرامج المنفذة لدعم المرأة في مناصب صنع واتخاذ القرار، والتي ساهمت في تنامي الثقة في قدرات المرأة، ونشر الوعي حول حق المرأة في تولي المناصب القيادية، وقد ساهمت التعيينات السياسية والتنفيذية في دعم واستدامة حضور المرأة في تلك المناصب.

كما لم يغفل المجلس الأعلى للمرأة في خطته الوطنية لنهوض المرأة البحرينية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال أثر استقرار الأسرة من خلال استمرارية تأمين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وتعزيز سلامتها الصحية والنفسية في إطار الترابط العائلي، وتمكين المرأة من الاعتماد على ذاتها بما يحقق الأمان والحماية لجميع أفراد الأسرة، وفي هذا الإطار تم تنفيذ عدد من برامج التمكين الاقتصادي للمرأة بهدف خفض نسبة العاطلات عن العمل، بالإضافة إلى التوعية القانونية والأسرية في إطار التمكين الاجتماعي للمرأة. وذلك إيماناً من المجلس أن عملية التمكين ذات أبعاد متداخلة ومتراصة مع التأكيد على أن التمكين الاجتماعي والاقتصادي سيؤثر إيجاباً على المشاركة السياسية للمرأة.

جهود المجلس الأعلى للمرأة في مجال التمكين السياسي للمرأة

بدأ برنامج التمكين السياسي منذ الاستعداد للمشاركة في انتخابات 2002، وتمثل ذلك في سلسلة الجولات والزيارات الميدانية التي تفضلت بها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في (أكتوبر 2002) للمساجد والمآتم في المحافظات الخمس والتي أسفرت عن زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات إلى 48%.

وكانت الانطلاقة الأولى للتدريب في برنامج التمكين السياسي في العام 2006 من خلال تقديم حقيبة متكاملة من الدعم الفني والتدريب العملي المكثف لكل امرأة أبدت رغبة في المشاركة في الحياة السياسية ضمن برنامج متكامل للتمكين السياسي للمرأة تحت شعار «معاً نبني الوطن»، تم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

وبعد تقييم هاتين التجربتين، تم بناء برنامج التمكين السياسي لدعم مشاركة المرأة في انتخابات 2010 أعتد على ثلاثة محاور رئيسة ركزت على «التوعية والشراكة والتدريب النوعي» وتم تنفيذه بخبرة وطنية، وقد حقق البرنامج نجاحاً لافتاً في الانتخابات التكميلية في العام 2011 بفوز أربع سيدات في الغرفة المنتخبة.

واستعداداً للمشاركة في انتخابات 2014 وضع المجلس الأعلى للمرأة وبالتنسيق مع معهد البحرين للتنمية السياسية إطاراً عاماً لبرنامج التمكين السياسي للمرأة تضمن عدداً من المحاور التدريبية والإعلامية والتوعوية، وأستقطب خبرات وطنية محققاً نجاحاً وأثراً على خبرات ومهارات المشاركات والمشاركين في البرنامج في عدد من المهارات القانونية والدستورية والإعلامية، واستطاع البرنامج أن يحقق نتائج لافتة بفوز ثلاث سيدات في البرلمان، وثلاث أخريات في المجالس البلدية. والرسم التوضيحي التالي يبين مسيرة المجلس الأعلى للمرأة لبرنامج التمكين السياسي منذ العام 2002، وبخط متوازي يبين مشاركة المرأة على هذا الصعيد.

رسم توضيحي (أ) مسيرة برنامج التمكين السياسي للمرأة

2014	2011	2010	2006	2002
<ul style="list-style-type: none"> إطلاق برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية (2012-2014) بالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية، اعتمد على خمس محاور رئيسية: <ul style="list-style-type: none"> التدريب والتأهيل الدعم الإعلامي التهيئة الانتخابية التوعية الانتخابية التوثيق 	<ul style="list-style-type: none"> ورش توعوية حول الانتخابات التكميلية بالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية. حملة إعلامية توعوية بعنوان «معك تكتمل الصورة». تنفيذ برنامج تدريبي مكثف للمرشحات في الانتخابات التكميلية. 	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق برنامج التمكين السياسي اعتمد على ثلاثة محاور رئيسة ركزت على التوعية والشراكة والتدريب. حملة إعلامية توعوية بعنوان «خطي الكسرة وغيري». 	<ul style="list-style-type: none"> برنامج متكامل للتمكين السياسي للمرأة تحت شعار «معاً نبني الوطن»، تم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. 	<ul style="list-style-type: none"> إطلاق برنامج التمكين السياسي للمرأة في سلسلة الجولات والزيارات الميدانية للمساجد والمآتم في المحافظات الخمس.
المرأة البحرينية في المجال البرلماني				
<ul style="list-style-type: none"> عدد المترشحات 22، والمترشحين 244 (المجلس النيابي). عدد المترشحات 12، والمترشحين 141 (المجلس البلدي). 46% نسبة مشاركة المرأة في التصويت من إجمالي الكتلة الانتخابية. دخول 3 سيدات في مجلس النواب بنسبة 7.5%. تعيين 9 سيدات في مجلس الشورى بنسبة 22.5%. دخول 3 سيدات في المجلس البلدي، وتعيين 5 عضوات في أمانة العاصمة (تتكون نسبتهم 20%). تترأس المرأة البحرينية 25% من اللجان الفصلية بمجلس النواب. تترأس المرأة البحرينية 50% من اللجان الدائمة بمجلس الشورى. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المترشحات 9، والمترشحين 75 (المجلس النيابي). أربع سيدات في الغرفة المنتخبة بنسبة 10% في الانتخابات التكميلية. وصل عدد عضوات مجلس الشورى إلى 11 عضوة وبنسبة تقدر بنسبة 28%. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المترشحات 9، والمترشحين 140 (المجلس النيابي). عدد المترشحات 3، والمترشحين 181 (المجلس البلدي). 51% نسبة مشاركة المرأة في التصويت من إجمالي الكتلة الانتخابية. دخول أول امرأة في المجلس البلدي. أمارة في مجلس النواب. تعيين 10 عضوات في مجلس الشورى. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المترشحات 18، والمترشحين 203 (المجلس النيابي). عدد المترشحات 5، والمترشحين 166 (المجلس البلدي). 50% نسبة مشاركة المرأة في التصويت من إجمالي الكتلة الانتخابية. دخول أول امرأة في مجلس النواب بعد فوزها بالتزكية. تعيين 11 عضوة في مجلس الشورى بنسبة 27.5% بمعدل ارتفاع 12.5%. 	<ul style="list-style-type: none"> عدد المترشحات 8، والمترشحين 183 (المجلس النيابي). عدد المترشحات 33، والمترشحين 284 (المجلس البلدي). 48% نسبة مشاركة المرأة في التصويت من إجمالي الكتلة الانتخابية. تعيين 6 سيدات في مجلس الشورى بنسبة 15%.

المرأة في مواقع صنع القرار

تزامن تطور مسيرة برنامج التمكين السياسي للمرأة، مع تطور وضع المرأة البحرينية على الساحة السياسية/ البرلمانية خلال الفترة (2002-2014)، وتوضحها المؤشرات التالية:

- بلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة في التصويت للانتخابات (49%) من إجمالي الكتلة الانتخابية.
- ارتفع تمثيل المرأة في مجلس النواب من 0 إلى 7.5%.
- ارتفع تمثيل المرأة في مجلسي النواب والشورى من 7.5% إلى 15%.
- ارتفع تمثيل المرأة في المجلس البلدي وأمانة العاصمة من 0 إلى 20%.

كما كان للمرأة البحرينية تواجد في المواقع القيادية الأساسية في مختلف المجالات، وتبين الإحصائيات للفترة (2010-2015) أن هناك ثبات للتمثيل النسائي في بعض المواقع القيادية الأساسية وارتفاع في البعض الآخر.

جدول رقم (1) نسبة المرأة في المواقع القيادية الأساسية - ديسمبر 2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	المنصب
3	5	4	4	4	4	وزير ومن في حكمه
7	5	5	4	4	2	وكيل وزارة ومن في حكمه
3	3	4	4	4	1	عضوات مجلس النواب
9	9	11	11	11	11	عضوات مجلس الشورى
8	9	1	1	1	1	عضوات المجلس البلدي وأمانة العاصمة
21	23	21	23	17	20	القاضيات ومن في حكمهن

وعلى صعيد المشاركة في السلطة التشريعية تم رصد مشاركة المرأة في العديد من اللجان الدائمة في مجلسي النواب والشورى، يوضحها الجدول رقم (2)، حيث شغلت منصب رئيس ثان لمجلس الشورى في أكثر من فصل تشريعي، وترأست عدداً من اللجان الدائمة في مجلس النواب ومنها: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وفي دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع كان لها حضور في مجلس النواب كعضوة في عدد من اللجان الدائمة كلجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة الخدمات، وفي مجلس الشورى ترأست المرأة أربع لجان من أصل ثمانية لجان دائمة (50%)، وهي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، ولجنة الخدمات، ولجنة شؤون المرأة والطفل، التي تشغل المرأة فيها منصب الرئيس ونائب الرئيس.

جدول رقم (2) المرأة في لجان مجلسي النواب والشورى (2002-2014)

الفترة	مجلس النواب	مجلس الشورى
2002	--	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء لجنة مؤقتة لشؤون المرأة والطفل. • رئيس اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل.
2006	<ul style="list-style-type: none"> • نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء لجنة نوعية لشؤون المرأة والطفل. • نائب ثان لرئيس المجلس. • رئيس لجنة الخدمات. • رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل. • رئيس اللجنة المؤقتة لدراسة تقرير معهد البحرين للتنمية السياسية.
2010	<ul style="list-style-type: none"> • عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية. 	<ul style="list-style-type: none"> • نائب ثان لرئيس مجلس الشورى. • رئيس لجنة الخدمات. • رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل. • رئيس لجنة حقوق الإنسان.
2011	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء لجنة شؤون المرأة والطفل. • رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية . • رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني. • رئيس لجنة المرأة والطفل . • رئيس اللجنة الدائمة النوعية للمرأة والطفل بالبرلمان. 	<ul style="list-style-type: none"> • رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية. • رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل. • رئيسة اللجنة الدائمة النوعية للمرأة والطفل بالبرلمان.
2014	<ul style="list-style-type: none"> • عضو في عدد من اللجان الدائمة كلجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة الخدمات. • رئيس لجنة المرأة والطفل. • تتراأس المرأة البحرينية 25% من اللجان الفصلية بمجلس النواب. 	<ul style="list-style-type: none"> • نائب ثان لرئيس مجلس الشورى. • تتراأس المرأة البحرينية 50% من اللجان الدائمة بمجلس الشورى.

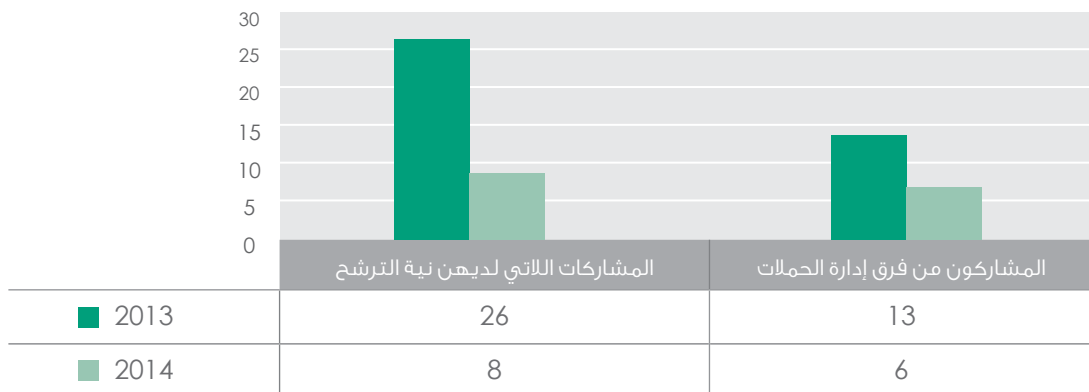
قراءة أولية حول مشاركة المرأة في برنامج التمكين السياسي وانتخابات 2014

- بلغ عدد المشاركات في برنامج التمكين السياسي (31) امرأة.
- بلغ عدد المشاركين في برنامج التدريب على إدارة الحملات الانتخابية (19) مشاركة/مشاركاً.
- تنوعت الخبرات العلمية والعملية للمشاركات في برنامج التمكين السياسي، ما بين نائبات سابقات وسيدات أعمال وطبيبات وإعلاميات وناشطات اجتماعيات وموظفات في مختلف القطاعات الرسمية والأهلية.
- تميّزت المشاركات في البرنامج بالثقة بالنفس، وبقوة المنافسة في الدوائر الانتخابية وخصوصاً المشاركات لأول مرة في البرنامج، بالرغم من خبرة المنافسين من الرجال والدعم من قبل الجمعيات السياسية.
- من أبرز تحديات برنامج التدريب على إدارة الحملات عدم التزام المتدربين في مجال إدارة الحملات الانتخابية مع مرشحاتهن في فترة الانتخابات، منهم من قرر دخول المعترك الانتخابي ومنافسة إحدى المترشحات، ومنهم من ألتزم مع مترشحة أخرى خلال فترة التدريب.

جدول رقم (3) عدد المشاركين في برنامج التهيئة الانتخابية

العدد	المشاركون في البرنامج
31	المشاركات اللاتي لديهن نية الترشح
7	عدد المنسحبات من البرنامج
20	عدد المشاركات في البرنامج التدريبي اللاتي ترشحن في الانتخابات النيابية والبلدية
2	عدد المستفيدات من البرنامج التدريبي الفائزات في الانتخابات النيابية والبلدية
3	عدد المستفيدات من الاستشارات الفنية الفائزات في الانتخابات النيابية والبلدية
19	المشاركون في إدارة الحملات

عدد المشاركين في برنامج التهيئة الانتخابية



- بلغت نسبة المترشحات في الانتخابات النيابية والبلدية 2014 (8.5%) «(35) مترشحة من أصل (413) مترشحاً ومترشحة».
- بلغ عدد المترشحات المستفيدات من برنامج التمكين السياسي للمرأة المقدم من المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية (16) مستفيدة من أصل (22) مترشحة للمجلس النيابي، و(4) مستفيدات من أصل (13) مترشحة للمجلس البلدي. ولعل هذا يعكس أهمية دراسة موضوع فترة تنفيذ التدريب النوعي للمترشحات، خاصة وأنه كلما أقترب موعد الانتخابات، وحسنت عدد من المترشحات أمر الترشح يكون التدريب بصورة أفضل كما أسفرت عن ذلك نتائج التدريب في فترة الانتخابات التكميلية.
- شهدت انتخابات 2014 إصرار عدد من المترشحات على إعادة الترشح رغم إخفاقهن في انتخابات سابقة، وذلك يؤكد على ثقة المرأة البحرينية بنفسها ورغبتها في التعاطي مع الشأن العام رغم الصعوبات.
- تغيّر توزيع الدوائر الانتخابية، أدى إلى تغيير رأي بعض من كانت لديه نية الترشح والعدول عن الترشح، كما نتج عنه منافسة بين المترشحات لاحقاً، مما يترتب عليه ضرورة التركيز على وضع الخطط البديلة في التعاطي مع المستجدات الطارئة، واستثمارها كما حدث في الانتخابات التكميلية.
- مقاطعة بعض التيارات السياسية، وتوجهات البعض الآخر منها كان له تأثير إلى حد ما في حسم نتائج الانتخابات.
- لوحظ صعود حظوظ المرأة في انتخابات 2014، حيث دخلت (11) منهن جولة ثانية مما يشير إلى تغيّر كبير في نظرة المجتمع نحو المشاركة السياسية للمرأة، والتعاطي مع الشأن العام، كما لوحظ تزايد عدد النساء اللواتي تولين إدارة الحملات الانتخابية للمترشحين رجالاً ونساءً.
- بلغت نسبة تمثيل المرأة في الفصل التشريعي الرابع 7.5% في مجلس النواب، فحين بلغت النسبة 22.5% في مجلس الشورى (15% في المجلس الوطني).

توجهات المرحلة القادمة

من خلال ما تم تحديده من احتياجات للمرحلة القادمة، تم إعادة تصميم «برنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة» متضمناً اتجاهاته القادمة كبرنامج وطني يستوجب مشاركة جميع الجهات المعنية بالتنفيذ وفقاً لاختصاص كل منها، مع الأخذ بالاعتبار «فرص التحسين» التالية:

- وضع منهجيات أكثر فاعلية تُعزز وتُفَعِّل الشراكات والتحالفات مع الأجهزة التنفيذية المختصة والمعنية والمراكز البحثية والتدريبية.
- استقطاب كفاءات وخبرات وطنية متخصصة في مختلف المجالات (القانونية، والتشريعية، والإعلام السياسي).
- إبراز الأثر الإيجابي لمشاركة القيادات النسائية في الشأن العام، وعلى وجه التحديد السلطة التشريعية.
- تكثيف الدراسات البحثية المتخصصة التي تدعم تطوير مشاركة المرأة البحرينية في الحياة العامة/ السياسية.
- إعداد الأدلة والإصدارات التدريبية/ الإرشادية/ التثقيفية المتخصصة في مجال التمكين السياسي.
- تطوير برامج التوعية لجميع فئات المجتمع لدعم المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية.
- تطوير الاستشارات النوعية المقدمة للمترشحة في كافة مراحل الترشح.
- وضع الخطط التشغيلية التفصيلية المتضمنة الموارد المالية والبشرية ومؤشرات الأداء المطلوبة.
- المتابعة والتقييم الدوري للبرنامج بما يدعم أوجه إدارة المعرفة المكتسبة، ويضمن تطويره.

وبناءً على ما تقدم، فقد قامت الأمانة العامة للمجلس بإعداد إطار عام – محدد المحاور – لبرنامج التمكين السياسي للمرأة، مستنداً إلى خبرات مراحل التطور والتنفيذ السابقة للبرنامج منذ انطلاقاته في العام 2002، وبما ينسجم مع اختصاصات وآليات عمل المجلس الأعلى للمرأة. مع التركيز في هذه المرحلة على العمل التشريعي والبرلماني خلال فترة العمل للسنوات 2016/2018، وذلك لارتباطها بمرحلة الانتخابات القادمة 2018.

الأهداف

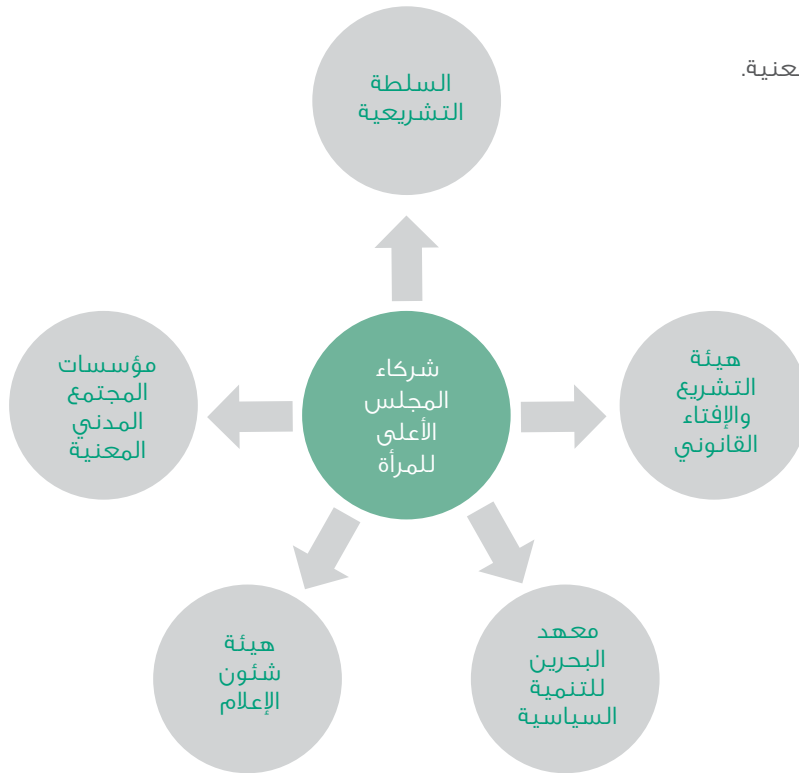
- تمكين المرأة من القيام بدورها في رسم السياسات العامة، ومراجعة وتطوير التشريعات الوطنية من خلال مشاركتها السياسية.
- إعداد كوادر (من الجنسين) مؤهلة لتقديم الخبرة والاستشارات النوعية لدعم المشاركة السياسية للمرأة في مختلف مراحل البرنامج.
- إعداد كوادر قادرة على المنافسة في الانتخابات (النيابية والبلدية)، والوصول إلى مواقع صنع القرار من خلال بناء القدرات وتنمية المهارات الانتخابية.
- مساندة دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية (الجمعيات السياسية والمهنية والنسائية والشبابية والأندية الثقافية) لتقوم بدورها التوعوي/ التدريبي، وكجماعات ضغط فاعلة تدعم حضور مشاركة المرأة في الحياة السياسية والشأن العام.
- زيادة الوعي لدى المجتمع، ورفع مستويات الثقة بضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة، ودعم المرأة ذات الخبرة والكفاءة والقيمة المضافة من خلال تطوير الخطاب الإعلامي.
- إبراز قصص النجاح للنماذج القيادية والفاعلة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفئة المستهدفة

- المرأة التي لديها الرغبة في المشاركة في الانتخابات النيابية/البلدية.
- أعضاء فرق العمل المساندة للمرأة في الحملات الانتخابية.
- جميع فئات المجتمع (المرأة - الرجل - الشباب من الجنسين).
- مؤسسات المجتمع المدني المعنية (الجمعيات السياسية - المهنية - النسائية - الشبابية).
- جميع وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي.

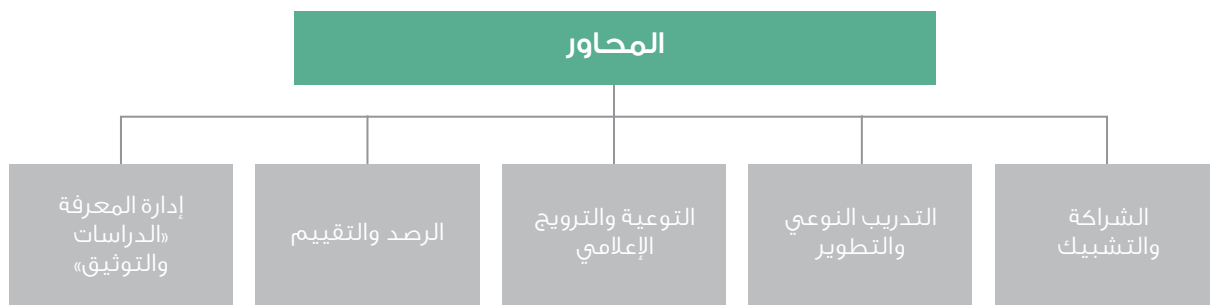
شركاء المجلس الأعلى للمرأة لتنفيذ البرنامج

- السلطة التشريعية.
- هيئة التشريع والإفتاء القانوني / اللجنة العليا للانتخابات.
- معهد البحرين للتنمية السياسية.
- هيئة شؤون الإعلام.
- مؤسسات المجتمع المدني المعنية.



المحاور

ينقسم البرنامج إلى خمسة محاور رئيسية، تعمل بصورة متوازنة ومتراصة ومكملة لبعضها البعض، ولكل شريك أدواره الخاصة في كل محور.



المحور الأول: الشراكة والتشبيك

- بناء الشراكات والتحالفات اللازمة لتبني السياسات الداعمة لمشاركة المرأة.
- إطلاق المبادرات التشجيعية لدعم حضور المرأة ومشاركتها السياسية.
- تفعيل المبادرات المجتمعية لدعم العمل الميداني لمشاركة المرأة في الانتخابات.

المحور الثاني: التدريب النوعي والتطوير

- تنفيذ برامج متخصصة لإعداد خبراء معتمدين ومتخصصين في مجال وقضايا المرأة.
- وضع وتنفيذ برامج تدريبية نوعية، وتطبيقات عملية، ومناظرات لتطوير القدرات وتنمية المهارات الانتخابية.
- تنظيم حلقات نقاشية، ومجموعات تركيز في مختلف الموضوعات ذات الصلة بقضايا المرأة.
- استثمار الخبرات الوطنية المتراكمة لدى المرأة، وإدارة تلك المعرفة بما يضمن نقلها بشكل سلس للفئات المستفيدة.
- إثراء وتطوير برامج الاستشارات النوعية والدعم الفني.

المحور الثالث: التوعية والترويج الاعلامي

- استثمار الجهود الإعلامية في رفع مستوى القناعة المجتمعية بجدوى وأثر مشاركة المرأة كعضو في السلطة التشريعية/ المجالس البلدية.
- إبراز قيمة الصوت الانتخابي ودوره في تشكيل المجالس التشريعية والبلدية.
- تغيير اتجاهات الناخبين لدعم المرأة ذات الكفاءة والخبرة والقيمة المضافة.
- تفعيل المواد والأدوات الإعلامية لضمان استدامة الخطاب الإعلامي المؤيد والداعم للمرأة.
- إبراز قصص النجاح والنماذج المتميزة للمرأة في جميع المواقع القيادية، ومراكز صنع القرار.
- الاستثمار الإعلامي، وتحقيق الشراكات الفاعلة لدعم المرأة كمرشحة.

المحور الرابع: الرصد والتقييم

- المتابعة الدورية لجميع مراحل تنفيذ البرنامج.
- تقييم المستفيدين في جميع مراحل البرنامج.
- تقييم مسار عمل البرنامج في جميع المراحل (قبل وأثناء وبعد).
- قياس أثر تطبيق السياسات/التشريعات/اللوائح/القرارات ذات العلاقة لضمان تطويرها بشكل دوري بما يدعم مشاركة المرأة في مجال العمل السياسي، ويستديم حضورها فيه.

المحور الخامس: إدارة المعرفة «الدراسات والتوثيق»

- تكثيف الدراسات البحثية المتخصصة التي تدعم تطوير مشاركة المرأة البحرينية في الحياة العامة/ السياسية.
- وضع وإعداد الأدلة والإصدارات التدريبية/الإرشادية/التثقيفية المتخصصة في مجال التمكين السياسي.
- التوثيق الدوري للتركيبة الديموغرافية للدوائر الانتخابية، وبناء قاعدة بيانات نوعية للكتل الانتخابية بكافة فئاتها.
- التحديث المستمر لقاعدة بيانات تتضمن النماذج الناجحة في الانتخابات السابقة/الخبرات الوطنية في مختلف التخصصات للمشاركة في تنفيذ البرنامج في جميع مراحل/الكفاءات النسائية الواعدة.
- التوثيق العلمي والإعلامي لجميع مراحل تنفيذ البرنامج.

الجهات المعنية بتنفيذ المحاور

المحاور	المجلس الأعلى للمرأة	السلطة التشريعية	هيئة التشريع والإفتاء القانوني	هيئة شئون الإعلام	معهد البحرين للتنمية السياسية	مؤسسات المجتمع المدني
الشراكة والتشبيك	√	√	√	√	√	√
التدريب النوعي والتطوير	√	√			√	√
التوعية والترويج الإعلامي	√	√	√	√	√	√
الرصد والتقييم	√	√	√		√	√
إدارة المعرفة «الدراسات والتوثيق»	√	√	√	√	√	√

آليات التنفيذ

الجدول التالية تستعرض آليات التنفيذ الرئيسية المقترحة في كل محور ولكل شريك من الشركاء التنفيذيين بناء على اختصاصهم في المجال، على أن تقوم كل جهة بوضع خطتها التشغيلية والزمنية ومؤشرات لقياس الأداء بناء على هذا الإطار.

المحور الأول: الشراكة والتشبيك

الشراكة والتشبيك	
<ul style="list-style-type: none"> • وضع آليات متابعة وتنفيذ الإطار العام لبرنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة بالتنسيق مع الشركاء والحلفاء. • استثمار دور اللجنة التنسيقية بين المجلس الأعلى للمرأة والسلطة التشريعية، للدفع بصور التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة. • تفعيل دور لجان تكافؤ الفرص لدى الشركاء التنفيذيين لبرنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة. • استثمار مخرجات المبادرات التشجيعية لدعم حضور المرأة ومشاركتها السياسية. 	المجلس الأعلى للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دور اللجنة التنسيقية بين المجلس الأعلى للمرأة والسلطة التشريعية. • تفعيل دور اللجان النوعية الدائمة والمؤقتة. • تفعيل دور لجان تكافؤ الفرص والسلطة التشريعية . 	السلطة التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دور لجنة تكافؤ الفرص بالهيئة. 	هيئة التشريع والإفتاء القانوني
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دور لجنة تكافؤ الفرص بالهيئة . • مساندة تنفيذ الخطط الإعلامية للشركاء، وتحقيق الشراكات الفاعلة لتعزيز الثقة بمشاركة المرأة في الشأن العام. 	هيئة شؤون الإعلام
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل الخطط التنفيذية المعني بها المعهد من خلال الشراكات مع المؤسسات والخبرات الوطنية 	معهد البحرين للتنمية السياسية
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دورها كجماعات ضغط مجتمعية، وبناء شراكات فاعلة وتوجيه فئات المجتمع الشعبية لتبني المفاهيم الداعمة لمشاركة المرأة من خلال تواصلها مع الجمعيات النسائية، الصناديق الخيرية، المؤسسات المجتمعية، والمجالس الشعبية الخ. • استثمار المبادرات التشجيعية التي تطلقها المؤسسات الرسمية لدعم حضور المرأة ومشاركتها السياسية. • تفعيل المبادرات المجتمعية لدعم العمل الميداني لمشاركة المرأة في الانتخابات. 	مؤسسات المجتمع المدني

التدريب النوعي والتطوير

<ul style="list-style-type: none"> • وضع وتنفيذ برامج تدريبية/ تثقيفية لكل من لديه نية الترشح من الجنسين، حول مفاهيم إدماج احتياجات المرأة، ومبادئ تكافؤ الفرص، وكيفية توظيف هذه المضامين في برامجهم الانتخابية. • تدريب أعضاء السلطة التشريعية في استثمار الأدوات البرلمانية لتضمين إدماج احتياجات المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص. • تنفيذ برامج تدريبية نوعية ومتخصصة لإعداد خبراء معتمدين ومتخصصين في مجالات قضايا المرأة بما يدعم التمكين السياسي للمرأة. • تنظيم حلقات نقاشية ومجموعات تركيز للكوادر في مجال العمل السياسي والتشريعي بمختلف الموضوعات ذات الصلة بقضايا المرأة، لمواصلة تنمية القدرات في تبني المواضيع المتعلقة بالمرأة أثناء الحملة الانتخابية، وبعد الفوز ودخول مجال السلطة التشريعية (بالتعاون مع الشركاء المعنيين). • تشجيع الكوادر النسائية الواعدة من مختلف القطاعات (العام والخاص والمجتمع المدني) للإقبال على البرامج التدريبية المتاحة على المستوى الوطني في مجال التأهيل السياسي. • تطوير وسائل تقديم الاستشارات القانونية والفنية للراغبات في الترشح في مرحلة التهيئة والاستعداد للانتخابات النيابية والبلدية القادمة. لتشمل (على سبيل المثال لا الحصر): <ul style="list-style-type: none"> - خدمة استشارية إلكترونية من خلال تلقي الاستفسارات والتساؤلات والرد عليها عبر البريد الإلكتروني الخاص ببرنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة (لمدة 3 شهور قبل موعد الترشح). - التنسيق للقاءات فردية لمراجعة تحليل الدائرة/ توفير الاستشارات المطلوبة (لمدة 3 شهور قبل موعد الترشح). 	<p>المجلس الأعلى للمرأة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تنمية مهارات أعضاء السلطة التشريعية في استخدام الأدوات التشريعية والرقابية 	<p>السلطة التشريعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • وضع وتنفيذ برامج تدريبية نوعية للمترشحات تتناسب مع المستويات الثقافية المتفاوتة للمشاركات في البرنامج، من خلال استثمار الخبراء المعتمدين لدى المجلس الأعلى للمرأة. • تطبيقات عملية ومناظرات لتطوير القدرات وتنمية المهارات الانتخابية. • المساهمة في تنفيذ مجموعات تركيز لمناقشة موضوعات متخصصة على سبيل المثال «السياسات والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية/ القضايا العامة ذات العلاقة بالمرأة». • تطبيقات عملية ومناظرات لتطوير القدرات وتنمية المهارات الانتخابية • تضمين مفاهيم وآليات إدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص في البرامج التدريبية فيما يتعلق بتوظيف الأدوات البرلمانية. • تنفيذ برامج تدريبية لتطوير وتنمية مهارات مدراء وفرق الحملات الانتخابية وفرق العمل الميدانية التطوعية. • تنفيذ برامج تدريبية إلكترونية (Online Training Program). • تنفيذ برامج تدريبية حول «الإعلام البرلماني» تستهدف الإعلاميين بمختلف التخصصات، وبصفة خاصة معدي ومقدمي البرامج التلفزيونية والإذاعية. 	<p>معهد البحرين للتنمية السياسية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم حلقات نقاشية ومجموعات تركيز في مختلف الموضوعات ذات الصلة بقضايا المرأة، ومشاركتها السياسية. 	<p>مؤسسات المجتمع المدني</p>

التوعية والترويج الإعلامي	
<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ برامج توعوية عامة للكتلة الانتخابية تدعم مشاركة المرأة السياسية. • تنفيذ برامج توعوية متخصصة لتحفيز الشباب/الشابات لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتم تنفيذها بالتعاون مع الإعلاميين، وناشطين في المجالات المختلفة (السياسية/الاجتماعية). • إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية. • برامج إعلامية/ توعوية تستقطب الكفاءات الواعدة للمشاركة في الحياة السياسية. • إبراز قصص نجاح في مجال مشاركة المرأة السياسية لتعزيز ثقة الناخب. 	المجلس الأعلى للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • استثمار كافة الوسائل المتاحة لتسليط الضوء على نجاحات ومشاركات المرأة في السلطة التشريعية. 	السلطة التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> • استثمار كافة الوسائل المتاحة بما يضمن إدماج مكون المرأة لدى تنفيذ الحملات والبرامج الإعلامية. • إبراز مشاركة المرأة في جميع اللجان والفرق المشاركة في العملية التنظيمية للانتخابات. 	هيئة التشريع والإفتاء القانوني
<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ برامج إعلامية تخصص للكتلة الانتخابية. • تنفيذ برامج إعلامية مخصصة لتحفيز الشباب/الشابات لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. • تنفيذ برامج إعلامية تستهدف المرأة الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية. • تنفيذ برامج إعلامية تسلط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني. • تكثيف التغطية الإعلامية للجهود الوطنية في تنفيذ برنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة محلياً وعربياً. 	هيئة شئون الإعلام
<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ برامج إعلامية/ توعوية تخصص للكتلة الانتخابية. • تفعيل الوسائل الإعلامية للمعهد للتوعية بأهمية مشاركة المرأة ودورها في المجال السياسي. • تنفيذ مجموعة من الأنشطة التوعوية (الندوات/الحلقات النقاشية) حول مواضيع مختلفة، على سبيل المثال: <ul style="list-style-type: none"> - دور المرأة الناجية وتأثيرها في توجيه السلطة التشريعية نحو تلبية احتياجاتها. - آليات العمل الجماعي، والمناصرة للضغط على صناع القرار. - دور مؤسسات المجتمع المدني كقوة اجتماعية ضاغطة، وموجهة للسلطة التشريعية فيما يتعلق باحتياجات المرأة. - تفعيل وتعزيز مشاركة المرأة في العمل العام. - دور المجالس المنتخبة «بلدية - برلمانية»، وأهميتها في الإشراف على الخدمات العامة، والاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية. - دور البرلمان كهيئة رقابية وتشريعية. - دور النقابات المهنية في دعم وإدماج احتياجات المرأة في التنمية. - لماذا يُعَدُّ كل صوت ذا أهمية وتأثيره على المُساءلة العامة؟ - كيف تترجم الأصوات إلى مقاعد؟ - اختيار المترشحات من خلال تقييمهم وتحليل برامجهم الانتخابية. - أهمية مشاركة المرأة في المستويات المختلفة للمجالس المنتخبة «بلدية - برلمانية». - أهمية المشاركة في الانتخابات البرلمانية كصانع للقرار. - الإطار القانوني والدستوري المنظم لعملية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية. 	معهد البحرين للتنمية السياسية
<ul style="list-style-type: none"> • رفع مستوى القناعة المجتمعية بفائدة وأهمية مشاركة المرأة في السلطة التشريعية. • المشاركة في البرامج المجتمعية التي تنفذها مختلف المؤسسات الرسمية لدعم المرأة ذات الخبرة والكفاءة والقيمة المضافة. • تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني «إعلامياً» لتكون جماعات ضغط في حشد المشاركة السياسية ودعم المرأة. 	مؤسسات المجتمع المدني

الرصد والتقييم	
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد مؤشرات أداء لقياس تنفيذ مراحل البرنامج. • الرصد المستمر للمؤشرات بالتنسيق المباشر مع الشركاء. • تحليل المضمون الإعلامي حول المشاركة السياسية للمرأة. • رصد جهود أعضاء السلطة التشريعية في استثمار الأدوات البرلمانية (جهود المرأة البرلمانية، وجهود البرلمانيين تجاه قضايا المرأة). 	المجلس الأعلى للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة تطبيق التشريعات والقوانين والقرارات واللوائح الإدارية التي تنظم العملية الانتخابية ومراعاة عدم التمييز ضد المرأة. • قياس مدى مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في العمل البرلماني. 	السلطة التشريعية
<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة ومراقبة تطبيق القوانين والقرارات واللوائح الإدارية التي تنظم العملية الانتخابية ومراعاة عدم التمييز ضد المرأة. 	هيئة التشريع والإفتاء القانوني
<ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في تحليل المضمون الإعلامي حول المشاركة السياسية للمرأة. • المساهمة في رصد جهود أعضاء السلطة التشريعية في استثمار الأدوات البرلمانية. • تقييم فاعلية خطط وبرامج المعهد الموجهة لمشاركة المرأة سياسياً وقياس أثرها. 	معهد البحرين للتنمية السياسية
<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ مسوحات واستطلاعات لرصد وقياس مدى فاعلية البرامج التدريبية والتوعوية لدعم المشاركة السياسية للمرأة. • رصد مدى تضمين مكون المرأة في البرامج الانتخابية للمترشحين. 	مؤسسات المجتمع المدني

إدارة المعرفة «الدراسات والتوثيق»

<ul style="list-style-type: none"> • إعداد استطلاعات لرصد وقياس توجهات المجتمع حول أداء المرأة في العمل السياسي في مختلف القطاعات، وبناء على تحليل نتائج هذه الاستطلاعات يتم: <ul style="list-style-type: none"> - وضع آليات لإبراز الإنجازات. - تحديد اتجاهات التوعية المطلوبة لمحور التوعية والدعم الإعلامي. • متابعة المستجدات حول مضامين قاعدة البيانات والتحديث بناءً على النتائج • تصنيف الخبرات والكفاءات بما يخدم برنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة. • توثيق مسيرة المرأة ومشاركتها في الانتخابات كمرشحة وناخبة والكفاءات النسائية الواعدة، والمعوقات والتحديات التي تواجهها، واقتراح البدائل والخيارات العملية لمواجهة هذه التحديات، وتحليل البيانات والإحصائيات الضرورية عن المرأة في مختلف المجالات لاسيما صناعة القرار. • إعداد دراسات تحليلية تدعم تطوير برنامج التمكين السياسي الانتخابي للمرأة والأداء البرلماني بما يخدم المرأة البحرينية. • استثمار وتطوير الأدلة بما يخدم محاور البرنامج، على سبيل المثال لا الحصر: <ul style="list-style-type: none"> - دليل منظمة المرأة العربية للمترشحات. - الدليل الاسترشادي للمرشحات للانتخابات النيابية - إعداد: أ. دلال الزايد. - الدليل الاسترشادي للبرلمانيات والبرلمانيين «الجزء الأول» (في القواسم المشتركة) - إعداد: أ. دلال الزايد. - الاستفادة من مادة (دليل مباشرة الحقوق السياسية - إعداد: المجلس الأعلى للمرأة)، في إعداد المادة التدريبية ذات العلاقة بموضوع مباشرة الحقوق السياسية. - دليل استرشادي للبرلمانيات والبرلمانيين (في آليات المراجعة وفقاً لمفاهيم إدماج احتياجات المرأة) (المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع المجلسين). 	<p>المجلس الأعلى للمرأة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إعداد وتوظيف أدلة استرشادية للبرلمانيات والبرلمانيين. • توثيق أعمال البرلمانيات بما يبرز جهود السلطة التشريعية في تطوير أدائها. 	<p>السلطة التشريعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الأدلة التوثيقية والنشرات التعريفية «القانونية» لجميع التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الإدارية ذات العلاقة بمراحل العملية الانتخابية. • توفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتوفرة لتغذية قاعدة البيانات النوعية للكامل الانتخابية. 	<p>هيئة التشريع والإفتاء القانوني</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التوثيق الإعلامي للعملية الانتخابية. 	<p>هيئة شؤون الإعلام</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دور مراكز الدراسات والأبحاث في إعداد الدراسات وتوفير المعلومات المتخصصة ذات العلاقة بالعملية الانتخابية، والتي تدعم تطوير مشاركة المرأة البحرينية في الحياة العامة/ السياسية. • تحليل وضع الدوائر، ووضع قراءات متوقعة لها forecast. • المساهمة في توثيق مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. • استثمار ما هو متوفر ومتاح من أدبيات وأدلة بما يخدم برامجها التدريبية. 	<p>معهد البحرين للتنمية السياسية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في توثيق مشاركة المرأة في العملية الانتخابية من خلال توفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتوفرة لديها. 	<p>مؤسسات المجتمع المدني</p>

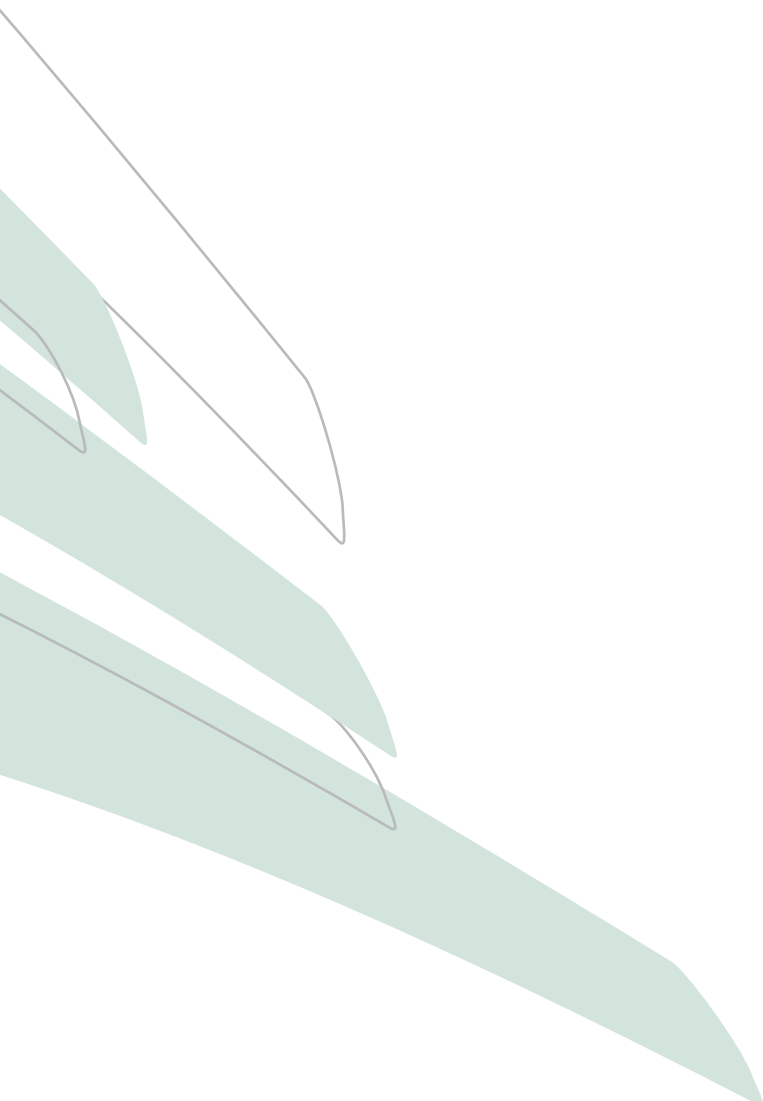
الخطة الزمنية للتنفيذ

يوليو - ديسمبر 2018	يناير - يونيو 2018	يوليو - ديسمبر 2017	يناير - يونيو 2017	يوليو - ديسمبر 2016	يناير - يونيو 2016	الإجراء
الشراكة والتشبيك						
						بناء الشراكات والتحالفات اللازمة لتبني السياسات الداعمة لمشاركة المرأة.
						إطلاق المبادرات التشجيعية لدعم حضور المرأة ومشاركتها السياسية.
						تفعيل مبادرات مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة لتوفير الدعم الميداني لمشاركة المرأة في الانتخابات.
التدريب النوعي والتطوير						
						تنفيذ برامج متخصصة لإعداد خبراء معتمدين ومتخصصين في مجال قضايا المرأة.
						وضع وتنفيذ برامج تدريبية نوعية وتطبيقات عملية ومناظرات لتطوير القدرات وتنمية المهارات الانتخابية.
						تنظيم حلقات نقاشية ومجموعات تركيز في مختلف الموضوعات ذات الصلة بقضايا المرأة.
						استثمار الخبرات الوطنية المتراكمة لدى المرأة وإدارة تلك المعرفة بما يضمن نقلها بشكل سلس للفئات المستفيدة.
						إثراء وتطوير برامج الاستشارات النوعية والدعم الفني.
التوعية والترويج الإعلامي						
						استثمار الجهود الإعلامية في رفع مستوى القناعة المجتمعية بجدوى وأثر مشاركة المرأة كعضو في السلطة التشريعية/ المجالس البلدية.
						إبراز قيمة الصوت الانتخابي ودوره في تشكيل المجالس التشريعية والبلدية.
						تغيير اتجاهات الناخبين لدعم المرأة ذات الكفاءة، والخبرة، والقيمة المضافة.
						تفعيل المواد والأدوات الإعلامية لضمان استدامة الخطاب الإعلامي المؤيد، والداعم للمرأة.
						إبراز قصص النجاح والنماذج المتميزة للمرأة في جميع المواقع القيادية، ومراكز صنع القرار.
						الاستثمار الإعلامي، وتحقيق الشراكات الفاعلة لدعم المرأة كمرشحة.

الخطة الزمنية للتنفيذ

يوليو - ديسمبر 2018	يناير - يونيو 2018	يوليو - ديسمبر 2017	يناير - يونيو 2017	يوليو - ديسمبر 2016	يناير - يونيو 2016	الإجراء
الرصد والتقييم						
						المتابعة الدورية لجميع مراحل تنفيذ البرنامج.
						تقييم المستفيدات في جميع مراحل البرنامج.
						تقييم مسار عمل البرنامج في جميع المراحل (قبل وأثناء وبعد).
						قياس أثر تطبيق السياسات/التشريعات/اللوائح/القرارات ذات العلاقة لضمان تطويرها بشكل دوري بما يدعم مشاركة المرأة في مجال العمل السياسي ويستديم حضورها فيه.
إدارة المعرفة «الدراسات والتوثيق»						
						تكثيف الدراسات البحثية المتخصصة التي تدعم تطوير مشاركة المرأة البحرينية في الحياة العامة/السياسية.
						وضع وإعداد الأدلة والإصدارات التدريبية/الإرشادية/التثقيفية المتخصصة في مجال التمكين السياسي.
						التوثيق الدوري للتركيبة الديموغرافية للدوائر الانتخابية، وبناء قاعدة بيانات نوعية للكتل الانتخابية بكافة فئاتها.
						التحديث المستمر لقاعدة بيانات تتضمن النماذج الناجحة في الانتخابات السابقة/الخبرات الوطنية في مختلف التخصصات للمشاركة في تنفيذ البرنامج في جميع مراحل/الكفاءات النسائية الواعدة.
						التوثيق العلمي والإعلامي لجميع مراحل تنفيذ البرنامج.





الأمانة العامة
ص.ب: 38886 المنامة - البحرين
هاتف: +973 17417171 - فاكس: +973 17415307
www.scwbh



@scwbahrain 
facebook.com/scwbahrain 
youtube.com/thescwbahrain 
@scwbahrain 